الثورة
الاربعاء 2 ذي القعدة 1433 هـ الموافق 19 سبتمبر 2012م العدد 17473

السكان والعيد

حسن العزي

تعير ثورتنا يوم السادس والعشرين من سبتمبر ٢٠١٢م عامها الخمسين، وبهذه المناسبة يجدر بنا أن نشير إلى ان التحولات التي حدثت خلال العقود الخمسة الماضية قد أسهمت في تحسين نوعية حياة الفرد في مجتمعنا.. لكن السكان يطمحون إلى مواصلة العمل وتجنب الجمود وبخاصة ما يتعلق بشئون السكان.. نحن نطمح أن تشهد الأيام القادمة انتشارا لمواقع المرافق الصحية وبخاصة في الريف من أجل تلبية حاجتهم من الخدمات والعلاجات ووسائل تنظيم الأسرة.

نحن نطمح أن تشهد الايام القادمة شيوعا للمفاهيم السكانية وبخاصة في المدارس وبين النساء في القرى من أجل أن تعيل النساء على وسائل تنظيم الاسرة ومن أجل أن تستمر الأسر في الريف بعدم الإقدام على تعرض الفتيات الصغيرات إلى الحمل المبكر.. نأمل أن يكون المدرسون والمدرسات في المدارس قد توصلوا إلى إقناع الشباب بخطورة الحمل في سن مبكر.

نأمل أن نستمع من الشباب المقبل على الزواج حوارا في ما بينهم مفاده ان الحمل في العمر المبكر قبل ٢٠ سنة من عمر الأم هو حمل خطر وأن أفضل سلوك إيجابي يحقق الصحة للأم والمولود والطفل وسعادة للأسرة ورفاهية للمجتمع هو ما يكون بعد عمر العشرين إلى ٣٥ سنة من عمر الأم.. وأن يتم الحمل بفارق ثلاث سنوات بين مولود وآخر.

نأمل أن نستمع من الشباب تأكيداً منهم أن تلك المفاهيم السكانية المتصلة بصحة الأم وأطفالها أتت من الأساتذة والمدرسات تعد أن حصلوا على دورات تأهيلية لنقل الرسال المتصلة بقضايا السكان إلى الطلاب والطالبات.

نأمل أن نسمع من الشباب استحسانا لتوفر الأنشطة التربوية داخل المدرسة.. نحن نأمل أن نسمع من الشباب ارتياحا وقبولا لدور المدرسين والمدرسات والمتعاونين معهم وبخاصة من بهتمون بشئون الصحة المدرسية يتقديم التوعية في مجال الصحة الإنجابية للطلاب والطالبات في المدارس.

الإسقاطات السكانية عملية تنبؤ بحجم السكان المتوقع في المستقبل

الثورة/

التصدي لمهمة التخطيط للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في أي بلد من البلدان سواءً كانت البلدان النامية أو المتقدمة يحتاج إلى بيانات ومعلومات عن السكان الذين يخطط لرقيهم وتقدمهم،كما أن الإلمام بماذا سيكون عليه أحوال السكان في المستقبل القريب او البعيد لا يقتصر على معرفة عدد السكان في المستقبل بل يتطلب معرفة توزيعهم الجغرافي والتركيب العمري والنوعي وغير ذلك من الخصائص الديموغرافية التي تتأثر بشكل عميق وتؤثر على خطط التنمية وتفاعل معها باستمرار.

لذلك على كل متصد لخطط التنمية وواضع السياسات السكانية أن يتعامل مع الطرق العلمية المناسبة والمقبولة ليحصل على تقديرات مأمونة عن السكان في المستقبل ، وهو ما يسمى بعملية الإسقاط السكاني.

وهذه المهة يتصدى لها هذا التقرير حيث يوفر البيانات اللازمة لإنشاء الخطط والبرامج وتقييم السياسات السكانية وغير ذلك من الأنشطة.

ومن هذا المنطلق فإن تقرير الإسقاطات السكانية على مستوى محافظات الجمهورية اليمنية للفترة-٢٠٠٥(٢٠٢٥م)يهدف إلى تسليط الضوء على الوضع السكاني في محافظات الجمهورية اليمنية والوقوف على مستقبل السكان للفترة من ٢٠٠٥ وحتى غاية ٢٠٢٥ م . وتحقيقا لهذا الهدف تم تقدير السكان بطريقة التوزيع النسبي وهى من الطرق الشائعة في عملية الإسقاط السكاني وعلى الأخص عند تقدير سكان المحافظات بالاستناد إلى إسقاطات الجمهورية.

وبصفة عامة يجب الفهم أن الإسقاطات السكانية لا ترقى إلى مرتبة اليقين إلا أنها تحقق أغراضا عملية نافعة، حيث تشير إلى أعداد السكان المستقبلي يكون احتمال الوصول إليها كبيرا على ضوء البيانات المتوفرة.

وبحسب المعنيين في المجلس الوطني للسكان فقد تم إعداد هذا التقرير الخاص بتقدير عدد سكان المحافظات للجمهورية اليمنية بناء على التقسيم الادراي الجديد ، وفقا للقرار الجمهوري لسنة ٢٠٠٣ ورقم) ٥ (والمتعلق بإجراء بعض التعديلات في التقسيم الادري للجمهورية اليمنية ، حيث قضى القرار بإنشاء محافظة ريمة تتكون من مديريات محافظة صنعاء كم تضمن القرار ضم بعض المديريات إلى محافظات كانت جزءاً من محافظات أخرى وسنشرح ذلك بالتفصيل لاحقا،ويستند هذا التقرير على تقرير إسقاطات سكان الجمهورية للفترة ٢٠٢٥-٢٠٠٥ كون هذه الفترة تتضمن بناء الخطة الخمسية الثالثة وخطط السياسة السكانية أسس منهجية يتم العمل بها كنوع من أنواع التقدير لحالات تقدير سكان المحافظات .

وتأتي هذه الدراسة ضمن سلسلة من هذا النوع من الدراسات المتعلقة بالإسقاطات السكانية للجمهورية اليمنية من عام٢٠٠٥ م ، وتشمل على الفترة من ٢٠٢٥-٢٠٠٥ م . وكون هذه الفترة تمثل تكوين وبناء الخطة الخمسية الثالثة، وإعادة تقييم الخطة الإستراتيجية لسياسات السكانية، تضم الدراسة الجزء الثاني من مرحلة استكمال دراسة الإسقاطات السكانية على تقديرات سكانية الإجمالي المحافظات حسب الاعمار الأحادية لغاية العمر ١٩- ٠(سنة) والفئات العمرية الخمسية لبقية الأعمار حتى العمر +) ٨٠(وفقا لتقدير سنوات الإسقاط الانفرادية.

وقد استندت الدراسة على أسس ومعايير علمية متعارف عليها لدى المختصين بالأعمال الإحصائية. حيث اعتمدت بدرجة أساسية على دراسة الإسقاطات السكانية الجزء الأول التي تم تنفيذها وإخراجها بشكلها النهائي في مارس ٢٠١٠م . والتي ارتكزت على بيانات تعداد ٢٠٠٤ م وفق فروض ومنهجية .

والحقيقة التي لابد من الاشارة إليها هنا هي انه لا يمكن تحديد درجة معينة من الدقة والثبات في اي دراسة من دراسات الإسقاطات السكانية ، إلا أن عملية الإسقاط ما هي إلا تنبؤ بما سيكون عليه حجم السكان المتوقع في المستقبل المحدد بفترة الإسقاط المقترحة المنتهية بـ ٢٠٢٥ م، ودقتها مرهون بسلامة الفروض حول العوامل المؤثرة في النمو السكاني ودقة البيانات المستقاة من قاعدة بيانات التعداد كأساس لتكوين الإسقاط. وما يتم هنا عبارة عن اجتهاد إحصائي نابع من الخبرة المتراكمة للفنيين العاملين في مجال الإحصاء الديموغرافي .

ولقد سبق هذه الدراسة دراسة للاسقاطات السكانية على مستوى الجمهورية، وقد استخدم في هذه الدراسة نتائج الدراسة المشار اليها حيث تم اعتماد بديل واحد فقط من البدائل الستة التى تضمنتها دراسة الإسقاطات السكانية للجمهورية اليمنية ولنفس الفترة المحددة بـ٢٠٢٥-٢٠٠٥ م. حيث تم استخدم البديل المتوسط كونه أقرب ضمنياً إلى الواقع وينسجم مع أحوال السكان في الجمهورية اليمنية والتأثيرات المختلفة ، علاوة على ذلك أن التعامل مع أكثر من بديل يربك المستخدم للبيان كما أنه يؤدي صعوبه الاختيار للبديل المناسب لتضميه في مكون البرامج والخطط التنموية.

التعداد السكاني .. وضرورة الوعي بالغايات

التعداد السكاني هو العملية الكلية لجمع وتجهيز وتقويم وتحليل ونشر البيانات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية، المتعلقة بكل الأفراد في أي مكان أو زمان،وله أهمية كبرى في حياة الإنسان، فهو من أهم مصادر جمع المعلومات حول السكان وهو المصدر الأساس والأول للبيانات السكانية اللازمة عن السكان للأغراض الإدارية ولكثير من نواحي البحث والتخطيط الاقتصادي والاجتماعي..بالإضافة إلى أنه يوفر الحقائق الأساسية بالنسبة للإدارة والسياسة الحكومية لتنظيم خططها المستقبلية على أساس المعلومات والبيانات التي يوفرها التعداد السكاني كما أنه ضرورة من ضروريات التخطيط الاقتصادي والاجتماعي لتنمية المجتمع مثل التخطيط للقوى العاملة، والهجرة والإسكان، والتعليم والصحة، والخدمات الاجتماعية الأخرى اللازمة في حياة أي مجتمع بشرى.

● جواد الشيباني

● جلال الابيض

● امين سعيد

● فواد الاشول

الثورة /استطلاع/ شوقي العباسي

وبالتالي فإن التوعية بأهمية التعداد ضرورية حيث إن البعض يجهل أهمية التعداد.. فجميع الدول تحرص على معرفة عدد السكان حتى يتم تأمين الخدمات اللازمة للمواطن ولكي تقوم عليه الدراسات المستقبلية من ناحية توفير المتطلبات الاجتماعية،وبالتالي فإن أهمية الوعي تأخذ سلم الأولويات بالنسبة للمخطط، لأن المعلومات الحقيقية يملكها المواطن، ويحقق بالحرص على اكتمال الإجراءات هدفاً أولياً للوصول إلى أرقام واضحة تساعد في بناء مشاريع تنموية يضعها المخططون ضمن أولوياتهم...وحول الموضوع وأهميته أجرينا هذا الاستطلاع للتعرف على العديد من الآراء ...

دراسات مستقبلية

الأخ فواد الأشول – مركز التدريب والدراسات السكانية يرى أن التعداد السكاني له أهمية كبيرة، وتعتمد عليه الكثير من الجهات في التخطيط ومعرفة الاحتياجات وبالتالي فإن التوعية ضرورية حيث إن البعض يجهل أهمية التعداد ولكي تقوم عليه الدراسات المستقبلية من ناحية تقديم الخدمات المختلفة للمواطنين ، كما أن التعداد السكاني قضية بالغة الأهمية لكن المؤسف أن الكثيرين يستهترون بهذه القضية، بعضهم لا يتجاوب، يعطي نتائج مضللة، ويحاول أن يعطي معلومات غير صحيحة خصوصا ، مشيراً إلى ضرورة الإعداد والتحضير الجيد وباتباع أساليب حديثة، ومدروسة في عملية التعداد واختيار الناس الأكفاء القادرين على الحصول على المعلومات، والبيانات الإحصائية على الوجه المطلوب،موضحاً أهمية المعلومات التي سيخرج بها التعداد لرسم السياسات المستقبلية في الجوانب السكانية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

هدف واضح

في حين ترى نادية قاسم ..طالبة جامعية :أن التعداد السكاني ضرورة وعلى كل ولي أمر من أفراد المجتمع اليمني أن يدلي بالمعلومات الصحيحة حتى تكتمل الفائدة ويتم تقديم مستوى أفضل للخدمات ،فيجب على كل فرد أن يكون واعيا وملما بفوائد التعداد وفوائد الإدلاء بالمعلومات الصحيحة ،ولابد من هدف ليتم بُعد بحث تعداد السكان، لا بد أن يكون هناك هدف واضح للسكان أنفسهم، وأن تتم التوعية بأهداف التعداد السكاني وفوائده في المدارس والمجمعات السكانية، لأن الشعب إذا لم يكن ملماً بهذه الأهداف فلن يكون متجاوبا، فيجب أن يكون هناك تعاون كامل بين الحكومة والشعب للوصول لنتيجة طيبة من هذا التعداد.

المشاركة الشعبية

أما الأخ جواد الشيباني، باحث في القضايا السكانية، يقول : إن المشاركة الشعبية الكاملة في التعداد السكاني المزمع إجراؤه في العام ٢٠١٤ ، تشكل عاملا حاسما في التخطيط الفعّال وتحقيق الأهداف الإنمائية للبلاد وبالتالي فإن كل مواطن المشاركة في التعداد السكاني، لأن أية محاولة يقوم بها شخص لضمان عدم ورود اسمه في التعداد، تعتبر بمثابة تقويض لعمل الحكومة وتؤدي إلى خسائر هائلة في الموارد الوطنية، كما أن التعداد الدقيق للسكان هو أمر ضروري للتخطيط، داعيا إلى أخذ الموضوع على محمل الجد، كما إن التعداد السكاني سيلعب دورا هاما في تقديم الخدمات المختلفة الطبية والتعليمية والاجتماعية للمحتاجين. وأوضحت لصباحي بالإضافة إلى أن البيانات الدقيقة ستحدد الأسر التي يعيلها رب أسرة واحد وكذالك مكان تواجد الأطفال الذين هم بأمس الحاجة إلى الرعاية، لافتا إلى أن ترابط عمليات التخطيط ووضع الموازنات بالبيانات الموثوقة الأمر الذي يجعل من التعداد السكاني الوسيلة المثلى والأكثر مصداقية لإعداد تخطيط سليم لمشاريع التنمية.

أهمية التعداد للفرد والمجتمع

من جهته أوضح الأخ أمين سعيد من إدارة التخطيط في المجلس الوطني للسكان أن التعداد السكاني يجب أن يشمل كل فرد من كل أسرة، ويجب على الجميع توفير المعلومات المطلوبة كافة، دون خوف أو تردد، لافتا إلى أن الإجراءات تضمن المحافظة على خصوصيات المواطنين ، مؤكدا أهمية التعداد السكاني للفرد والمجتمع لما يمكن أن تحدثه نتائج هذا التعداد من موازنة بين احتياجات ومتطلبات الأفراد من جهة وما يتوجب على الدولة فعله لتوفير تلك المتطلبات لتأمين مستقبل أفضل لسكانها من جهة ثانية.

وأشار إلى أن التعداد السكاني يمثل رافدا قويا يدعم متخذي القرار والمخططين، ويضمن مستوى معيشيا جيدا للأفراد، ويحقق لهم توزيعا عادلا للخدمات، ويؤمن لهم فرص عمل،لافتا إلى أن حصيلة المعلومات والبيانات التي ستنتج من التعداد العام للسكان والمساكن ستقدم منافع مفيدة سينعكس صداها مستقبلا على مختلف المستويات.

خطط مستقبلية

جلال محمد الأبيض مدير الشؤون القانونية بالمجلس الوطني للسكان يقول : التعداد تبنى عليه جميع الخطط المستقبلية للدولة لاستيعاب الأجيال القادمة ومحاربة البطالة وغير ذلك، كما أن المؤسسات الرسمية سواء كانت تشريعية أو تنفيذية تحتاج في كل قراراتها وخططها لمعلومات دقيقة وصائبة حتى تتمكن من رسم سياساتها واستراتيجياتها قصيرة وطويلة المدى، وهذا ما سيوفره التعداد السكاني الذي تجرى التحضيرات له ليتم تنفيذه خلال العام٢٠١٤ م.

وأوضح أن التعداد سيساهم في تقديم صورة دقيقة لموقع اليمن الإقليمي والعالمي في ضوء المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والديموغرافية وتحسين مستوى الحياة.

التعرف على الزيادة السكانية

محمد عبد العزيز طالب جامعي : موضوع التعداد السكاني من المواضيع الهامة والحيوية، إذا نظرنا إلى أنه يجب أن يعد لكي يخدم السنوات القادمة التي تدفع عجلة التنمية من حيث التعرف على حجم الزيادة في عدد السكان، إعادة الهيكلة، إعداد الوظائف والخدمات،وبالتالي فإن حملة التعداد يجب أن تكون واضحة حتى تشهد نتائج مشجعة وتثبت وجود دقة، ما يؤكد الجدية في هذا الأمر حتى تخرج بنتائج ومؤشرات هامة تبنى عليها الكثير من الخطط والاستراتيجيات في بلادنا.

أهمية التوعية لتحسين النتائج

أما وسيم محمد حسن، مهندس اتصالات: يرى أن التعداد السكاني ضروري، ونحتاج بالفعل للكثير من التوعية لإدراك أهميته وضرورته ، لأن الوعي مفقود لدى المجتمع وبدرجة كبيرة بالنسبة لأهمية هذا التعداد فمتى ما وجدت التوعية المناسبة تحسنت النتائج.

وأشار إلى أن التعداد السكاني ليس عداً للسكان فحسب كما توحي به التسمية لكنه يلقي الضوء على المعطيات ذات الأهمية للمخططين مثل ما تشكله نسبة الشباب والأطفال والنساء من السكان ، ومستوياتهم التعليمية وأحوالهم المعيشية ودخل العائلة اليمنية ومعدلات البطالة وغير ذلك من المؤشرات التي تتطلبها عملية التخطيط.

ركن أساسي في مجال التنمية

ومن خلال ما تم طرحه يمكن القول لا شك أن التعداد السكاني العام يحتل ركناً أساسياً في مجال التنمية والتخطيط والبحوث والدراسات في العصر الحديث، إذ بدونه لا يمكن القيام بأي مشروع تنموي أو بحث علمي يعتد به في مجال التنمية الاقتصادية والبشرية، سواءً كانت مشاريع إنتاجية أو خدمية، حيث لا يمكن الاعتماد على التخمينات والتكهنات في هذا العصر الذي صار كل شيء فيه يعتمد على الأساليب العلمية،لذلك يجب أن يكون التعداد القادم ناجحاً دون أن يترك أي ثغرة للطعن به أو الشك في نتائجه ولن يتحقق ذلك إلا بالتحضير الجيد والإعداد الكافي له من القوى البشرية واللوجستية وتصميم الاستمارات بشكل علمي جيد للحصول على كمية وافرة من المعلومات المطلوبة والمفيدة ،خصوصا وأن التعداد في بلادنا ليس بالأمر السهل بل عملية شاقة وباهظة التكاليف، لذلك يجب أن يكون ناجحاً ويكون مصدراً علمياً موثوقاً به للبحوث والدراسات الأكاديمية بالإضافة إلى تخطيط المشاريع التنموية، الاقتصادية منها والبشرية.

shawqiabasi@hotmail.com

أدوات القياسات الديموجرافية

العدد الإجمالي :الرقم المطلق للسكان أو أي حدث ديموجرافي يقع في منطقة محدودة وفي وقت محدد وتعتبر الأعداد الخام المتعلقة بالأحداث الديموجرافية أساس كل التحليلات الإحصائية الأخرى.

المعدلات :هي تواتر الأحداث الديموجرافية بين السكان في فترة زمنية محددة ، وتبين المعدلات مدى تكرار وقوع الحدث ومدى شيوعه، والمعدلات الخام هي تلك التي تحسب بالنسبة لمجموع السكان. أما المعدلات الخاصة فهي تلك التي تحسب بالنسبة لمجموعة فرعية محددة، هي في العادة مجموع الذين يتعرضون لوقوع الحدث (مثلا، معدل الخصوبة العام هو عدد المواليد لكل ألف من النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ٤٩- ١٥ سنة). وهكذا فالمعدلات يمكن أن تكون معدلات خاصة بالعمر، خاصه بالنوع، أو خاصة بالمهنة ... إلخ.

النسبة :هي العلاقة الحسابية بين مجموعة فرعية من السكان ومجموعة فرعية أخرى من نفس السكان. ويعني هذا قسمة مجموعة فرعية على أخرى.

التناسب :هو العلاقة بين مجموعة فرعية من السكان وبين إجمالي السكان. وهذا يعني قسمة مجموعة سكانية فرعية على مجموع السكان .

الرقم الثابت :هو رقم اختيارى لايتغير (مثلا، ١٠٠ أو ١٠٠٠ أو حتى)١٠٠٠٠٠ يمكن أن تضرب فيه المعدلات أو النسب أو المقادير للتعبير عن هذه المقاييس بطريقة تجعلها تفهم بدرجة أكبر، وتنسب معظم المعدلات لكل ألف من السكان. وفي المعدلات التي تظهر على الصفحات التالية فإن «ك» تعني رقما ثابتا.

المقاييس الفوجية :هى الإحصاءات التي تقيس الأحداث التي تحدث لفوج أو مجموعة من السكان تشترك فى حدث ديموجرافى ويجرى ملاحظتها عبر الزمن. وأكثر الأفواج شيوعا هي أفواج الميلاد، أي مواليد السنة أو الفترة الزمنية الواحدة. وتتضمن الأنواع الأخرى من هذه الإحصاءات أفواج الزواج أو أفواج الفصل المدرسي الواحد .... الخ.

مقاييس الفترة الزمنية :هى الإحصاءات التي تقيس أحداثا تقع لكل السكان أو لجزء منهم خلال فترة من الزمن، أي «الحصول على لقطة سريعة» للسكان في الواقع.